تقرير البورصة اليومي

أسهم الشركات الرخيصة تقود النشاط وهدوء على «القيادية»

سيطرت عمليات الشراء المتنوعة ما بين اسهم الشركات القيادية والرخيصة على حركة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية الذي واصل ارتفاعه، الأمر الذي ولّد شعورا بالارتياح والتفاؤل لدى أوساط المتداولين بتعويض بعض الخسائر التي تكبدوها في الربع الأول من العام الحالي، خاصة ان خسائرهم التي تكبدوها منذ بداية الأزمة تحتاج لسنوات طويلة لتعويضها، بل ان هناك البعض من المتداولين الذين تكبدوا كامل رؤوس أموالهم.

وأهم ما يميز تداولات السوق اتساع قاعدة أسهم الشركات التي يشملها النشاط خاصة أسهم الشركات الرخيصة التي تعتبر وراء الخسائر الضخمة التي تكبدها معظم المتداولين في السوق سواء المواطنون او المقيمون. وفي ظل عمليات الشراء الملحوظة على معظم اسهم الشركات الرخيصة، فانها تعطي مؤشرات بأنها ستواصل قيادة النشاط في السوق اغلب مراحل التداول في الفترة المتبقية من الربع الثاني، في الوقت الذي لاتزال فيه معظم الشركات لم تعلن عن نتائجها المالية لفترة الربع الثاني رغم اقتراب الفترة القانونية من نهايتها والتي تنتهي في منتصف الشهر المقبل. ورغم اجواء التفاؤل التي تسود اوساط المتداولين جراء استمرار نشاط السوق خاصة على اسهم الشركات الرخيصة الا انه من الضروري أخذ الحيطة والحذر من الشركات التي قد تتأخر اعلانات نتائجها لفترة الربع الأول وبالتالي يتم وقف تداول أسهمها.

المؤشرات تواصل الارتفاع وتطلع المتداولين لاستمرار الصعود (محمد ماهر)

استمرار النشاط على أغلب أسهم «إيفا» وشركاتها و«جلوبل» مطلوبة بالحد الأعلى بأكثر من 40 مليون سهم

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 27,9 نقطة ليغلق على 6493,5 نقطة بارتفاع نسبته 0,43٪ مقارنة بأول من أمس، كذلك ارتفع المؤشر الوزني 0,72 نقطة ليغلق على 463,75 نقطة بارتفاع نسبته 0,16٪ مقارنة بأول من أمس.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 309,1 ملايين سهم نفذت من خلال 4258 صفقة قيمتها 38,9 مليون دينار. وجرى التداول على أسهم 119 شركة من أصل 217 شركة مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 57 شركة وتراجعت أسعار أسهم 24 شركة وحافظت اسهم 38 شركة على اسعارها و98 شركة لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 23,7 مليون سهم نفذت من خلال 537 صفقة قيمتها 12,9 مليون دينار. وجاء قطاع الشركات الخدماتية في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 123,4 مليون سهم نفذت من خلال 1390 صفقة قيمتها 10,3 ملايين دينار.

واحتل قطاع الشركات الاستثمارية المركز الثالث من حيث القيمة، اذ تم تداول 82 مليون سهم نفذت من خلال 974 صفقة قيمتها 7 ملايين دينار.

وحصل قطاع الشركات العقارية على المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 53 مليون سهم نفذت من خلال 700 صفقة قيمتها 3,5 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات الصناعية في المركز الخامس من حيث القيمة، اذ تم تداول 13,5 مليون سهم نفذت من خلال 357 صفقة قيمتها 3 ملايين دينار.

الأسهم الرخيصة

ان أبرز ما تتميز به آلية تداولات السوق ان هناك تحركا واضحا على أسهم الشركات الرخيصة سواء بفعل عوامل ذاتية مستجدة على بعض الأسهم كسهم جلوبل، او بفعل التحرك الذي تقوده بعض المجاميع الاستثمارية على شركاتها لرفع قيم أصولها الأمر الذي يوفر هامشا لأوساط المتداولين لتحقيق مكاسب سوقية. وفي مقابل ذلك يلاحظ ان هناك هدوءا نسبيا على بعض الأسهم القيادية نتيجة حالة الانتعاش التي تشهدها اسهم الشركات الرخيصة والتي يبدو انها ستقود نشاط السوق لفترة من الوقت خاصة ان هناك تدنيا واضحا في أسعار هذه الأسهم، وبالتالي فإن المجاميع الاستثمارية ستواصل دعم نشاط أسهمها لتصعيدها لمستويات تمكنها من تحقيق نتائج مالية جيدة في النصف الأول من العام الحالي.

آلية التداول

حافظت اغلب اسهم البنوك على اسعارها ثابتة في تداولات نشطة على بعض الأسهم، فقد استمرت التداولات النشطة على سهم البنك الدولي الذي حافظ على مستوى 340 فلسا رغم عمليات جني الأرباح المحدودة الا انه يتوقع ان يواصل النشاط، وارتفعت التداولات نسبيا على سهم بنك برقان الذي حقق ارتفاعا محدودا في سعره، وشهد سهم البنك الوطني عمليات شراء على سعر دينار و240 فلسا الذي يحتاج الى ان يؤسس عليه لفترة من الوقت.

وحققت أغلب اسهم الشركات الاستثمارية ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة على بعض الأسهم. استمرت التداولات النشاطة على سهم ايفا الذي حقق ارتفاعا ملحوظا في سعره، فيما ان سهم جلوبل شهد طلبات شراء بأكثر من 40 مليون سهم بالحد الأعلى الا انه لم يتداول فيه سوى 80 مليون سهم فقط مع توقعات بأن يواصل السهم الارتفاع وذلك بدعم من الحكم الذي صدر لصالحه من محكمة دبي والذي ألزم بنك أم القيوين بدفع 250 مليون دولار الى الشركة بالاضافة الى الفوائد المترتبة على المبلغ حتى موعد السداد.

وحققت اغلب اسهم الشركات العقارية ارتفاعا في اسعارها في تداولات نشطة خاصة على سهم عقارات الكويت الذي حقق ارتفاعا محدودا في سعره.

الصناعة والخدمات

اتسمت حركة التداول على اغلب اسهم الشركات الصناعية بالضعف مع ارتفاع اسعار اسهم بعض الشركات خاصة سهم اسمنت الكويت الذي ارتفع 30 فلسا في تداولات ضعيفة.

حققت اغلب اسهم الشركات الخدماتية ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة على اسهم الشركات الرخيصة في القطاع خاصة سهم ميادين الذي شهد تداولات قياسية.

وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 11 شركة على 56,2٪ من اجمالي قيمة الشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 119 شركة.

● هشام أبوشادي

أرقام ومؤشرات

11
شركة استحوذت قيمة تداولها البالغة 21,9 مليون دينار على 56,2٪ من اجمالي القيمة.

309.1
ملايين سهم تم تداولها بقيمة 38,9 مليون دينار.

3.7
ملايين دينار قيمة تداول سهم البنك الدولي والتي تمثل 9,5٪ من اجمالي القيمة.

6
قطاعات ارتفعت مؤشراتها اعلاها الاغذية، بمقدار 85,9 نقطة تلاه الخدمات بمقدار 62,2 نقطة، تلاه البنوك بمقدار 30,6 نقطة.

15 مليون دينار متوسط نمو أرباحها في الربع الأول

«مرابحات»: الاستثمار في البنوك يحقق عوائد شبه مضمونة بأدنى درجة مخاطر

قالت شركة مرابحات الاستثمارية انه بنظرة تحليلية مقارنة لنتائج قطاع البنوك في الربع الاول المنتهي في 31 مارس 2011 مع نتائج الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2010، يتضح أن متوسط النمو بلغ 15 مليون دينار وبنسبة 11,5٪ والذي من المتوقع أن يزداد في الأرباع القادمة من العام الحالي، حيث حققت البنوك في الربع الأول من عام 2011 أرباحا صافية بقيمة 145 مليون دينار مقارنة مع 130 مليون دينار في الربع الأول من عام 2010.

وأشارت «مرابحات» في دراسة أعدها مدير إدارة الأصول فهد البسام، الى انه بقراءة سريعة لنتائج البنوك في الربع الاول، يتضح أن بنك الكويت الوطني كان صاحب الحصة الكبرى من هذه الأرباح بقيمة 81 مليون دينار وبنسبة 56٪، وأن البنك التجاري كان صاحب الحصة الصغرى بقيمة 1,3 مليون دينار وبنسبة 1٪ من إجمالي أرباح البنوك المعلنة ككل، كما أن بنك الخليج هو البنك الأكثر نموا بنسبة وصلت إلى 800,1٪، وبيت التمويل الكويتي الأقل بنسبة خسارة تجاوزت 26٪، مع ملاحظة أن «الوطني» هو أول بنك كويتي يعلن عن أرباحه، وأن بنك برقان هو البنك الوحيد الذي لم يعلن عن أرباحه حتى الآن.

وقالت الدراسة ان قطاع البنوك يعتبر عامود السوق حيث يشكل ما قيمته 14,2 مليار دينار وبنسبة 43٪ من القيمة السوقية للسوق للوضع كما هو في 24 أبريل الجاري، مشيرة الى ضرورة عدم اغفال أن عدد البنوك الإسلامية وصل إلى 4 بنوك بعد إدراج بنك بوبيان وتحول كل من البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط من النشاط التقليدي إلى الإسلامي، حيث بلغ وزن البنوك الإسلامية ما نسبته 36٪ وبقيمة 5,2 مليارات دينار من إجمالي القيمة السوقية للبنوك، كما أنها تشكل ما نسبته 16٪ من إجمالي القيمة السوقية ككل.

ووصفت الدراسة تقرير بنك الكويت المركزي عن أوضاع المصارف المحلية الصادر مؤخرا بأنه «إيجابي» خصوصا فيما يتعلق باختبارات الضغط وفائض السيولة لدى البنوك، حيث ارتفعت الودائع بموجبه بقيمة 1,2 مليار دينار في الربع الأول من 2011 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2010، ومما يمنح إمكانية استفادة البنوك من هذا الفائض في تمويل ولو جزء من خطة التنمية، وما لهذا الأمر من انعكاسات إيجابية على أرباحها وبالتبعية أسعارها في سوق الأسهم المحلي.

وفيما يتعلق بالمخصصات ومدى زيادتها أو التجنيب منها، كزيادة مخصصات، اشارت الدراسة الى أن هنالك مؤثرات سلبية عامة وأخرى خاصة، فالمؤثرات السلبية العامة تتجلى في الثورات السياسية في المنطقة وتحديدا في الدول العربية، ومدى تأثيرها على استثمارات العملاء الممولين من قبل البنوك وخصوصا عند فتح ملفات التنفيع غير المشروعة في كل من مصر وسورية والأردن وتونس وغيرها من الدول، وما لهذا الأمر من انكشافات محتملة، أما المؤثرات السلبية الخاصة فستتركز على البنوك التي تمتلك العديد من الشركات الاستثمارية والعقارية المتعثرة والتي لا مفر من دعمها كونها تابعة أو زميلة لها، وقد بدا ذلك بشكل واضح في بيت التمويل الكويتي (بيتك)، أما فيما يتعلق بتجنب المخصصات فيتوقع أنه سيصاحب البنوك التي وفقت في اختيار عملائها منذ البداية وخصوصا فيما يتعلق بملاءتهم المالية.

واكدت الدراسة ان قطاع البنوك يظل صمام الأمان بالنسبة لسوق الكويت للأوراق المالية، مشيرة الى ضرورة أنه «يجب ألا نغفل عن مكررات القيم الدفترية المتدنية لبعض البنوك التي تعتبر أكثر من فرصة مغرية للاستثمار متوسط وطويل الأجل»، علاوة على قيم التداول اليومية الضخمة والتي يتراوح متوسطها ما بين 30 و50٪ من إجمالي متوسط قيم التداول اليومي للسوق، ومع استبعاد متوسط قيم التداولات اليومية لسهم زين سنجد أن المعدل يفوق 50٪.

فهد البسام

أكد صعوبة إثبات إفشاء الأسرار في قانون الهيئة

الرويح: محكمة «أسواق المال» تباشر أعمالها بكفاءة واقتدار

المحامي أحمد الرويح

المستشار حسام عبدالله

عبدالله: قانون هيئة أسواق المال قنن أنشطة الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وحقق الشفافية وحمى حقوق الأقلية

قال المحامي أحمد الرويح إن قانون هيئة أسواق المال تضمن إعادة صياغة للعديد من أنشطة السوق، كما أعاد تنظيم الأطراف ذات الصلة بالسوق كافة، وذلك بدءا من هيئة أسواق المال مرورا بالبورصة والمقاصة والوسطاء وشركات وصناديق الاستثمار، ومتداولي الأوراق المالية، بالاضافة الى تنظيمه عملية الاستحواذ وحماية حقوق الأقلية والافصاحات.

واضاف الرويح في تصريح صحافي انه وللمرة الأولى في الكويت يتم إنشاء محكمة متخصصة في الجرائم المتعلقة بمخالفة أحكام قانون هيئة أسواق المال ونشاط الأوراق المالية، والتي تقوم حاليا بمباشرة أعمالها بكفاءة واقتدار، مشيرا الى أن أغلبية الجرائم التي تنتج عن مخالفة أحكام قانون هيئة أسواق المال «رقم 2010/7» ولائحته التنفيذية هي جرائم اقتصادية يتراجع فيها أهمية دور القصد الجنائي بحيث تقل فيها أهمية الركن المعنوي (النية) التي يعاقب المتهم بمجرد وقوع الفعل عنه ودون الحاجة إلى إثبات سوء النية، ومثال ذلك التخلف عن الإفصاح عن المصالح أو رفع سعر الورقة المالية أو تخفيض سعرها لحث الآخرين على التداول عليها أو عدم الحصول على ترخيص لمباشرة الأنشطة التي نظمها القانون، ومن ثم تكمن خطورة الجرائم التي يتم ارتكابها بالمخالفة للقانون، ومثل أغلب تلك الجرائم أشبه بجريمة تخطي السيارة لإشارة المرور الحمراء فمهما كان سبب ذلك التخطي فانه تتم المعاقبة دون النظر إلى سبب أو نية قائد المركبة.

وبين ان مسألة إثبات قيام المتهم بالفعل تبقى المكون للجريمة من عدمه مثل إفشاء الأسرار التي تصل للمتهم بحكم عمله في نشاط الأوراق المالية، والتي تتم دائما بصورة غير مكتوبة ويصعب إثباتها.

ولفت الرويح إلى نجاحه في التوصل إلى البراءة لعدد من المتهمين في القضايا والجرائم التي تتعلق بالأوراق المالية، مشيرا الى ان ذلك يرجع الى عدم استكمال الهيكل التنظيمي لهيئة أسواق المال وعدم استكمال الأمور الإجرائية لدى الهيئة، مدللا على ذلك باستمرار البورصة في اتخاذ إجراءات التحقيق في جرائم الأوراق المالية، وكذلك قيام البورصة بإصدار قرارات الإحالة في تلك الجرائم إلى النيابة العامة في حين يتطلب قانون هيئة أسواق المال أن تتم الإحالة عن طريق هيئة أسواق المال.

واعرب الرويح عن تفاؤله فيما تقوم به هيئة أسواق المال من إجراءات وبصفة خاصة قرارها الأخيرة رقم 3 لسنة 2011 بشأن قواعد الإدراج والشطب الجديدة التي تضمن وجود شركات نظيفة وفعالة وتشغيلية، ومتمنيا للهيئة التوفيق بما تقوم به من مهام.

من جانبه، عقب المستشار بمكتب (ASAR) أحمد الرويح وشركاه والخبير في شؤون أسواق رأس المال حسام عبدالله قائلا: «ان القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية قد حرص على تقنين العديد من الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية وصناديق الاستثمار، وكذلك تحقيق مبدأ الشفافية ومنع استغلال المعلومات وحماية حقوق الأقلية وفي ذلك الإطار جاءت تلك القواعد مشابهة للقوانين المشابهة في عدد من الدول الناشئة».

واضاف أن اللائحة التنفيذية للقانون تناولت في مجملها العديد من التفاصيل الدقيقة وتنظيما منضبطا بما يحقق حماية أكيدة لأنشطة الأوراق المالية، إلا أنه على الرغم من هذا التنظيم الدقيق في أغلب مواد وبنود اللائحة الا ان هناك عددا من القواعد التي جاءت فيها تحتاج إلى توضيح نظرا للغموض الذي يكتنفها أو جاءت مخالفة للتفويض التشريعي الصادر بموجب القانون لهيئة أسواق المال، بحيث تجاوزت بنود ومواد اللائحة ما جاء به القانون من تنظيم وقيود فزادت فيها مما يثير التساؤل عن مدى صحة تلك القيود الجديدة.

واستعرض المستشار حسام عبدالله أمثلة عديدة على ذلك من بينها على سبيل المثال تنظيم الفصل الثامن من القانون لأنظمة الاستثمار الجماعي في شكل صناديق استثمار أو نظام استثمار تعاقدي (وهو نظام تأخذ به العديد من دول القارة الأوروبية) في حين أغفلت اللائحة تنظيم قواعد نظام الاستثمار التعاقدي.

وأكد على أن اللائحة التنفيذية استحدثت وألزمت وجود مجلس إدارة لكل صندوق استثمار، وهو ما لم يتطلبه القانون نفسه ويجعل صندوق الاستثمار أشبه بشركة ويزيد في القيود التي يخضع لها مدير الصندوق فهو مراقب من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومن مالكي الوحدات وأمين الاستثمار ومراقب الاستثمار والمراقب الشرعي وأضافت إليه اللائحة مراقبة من قبل مجلس إدارة ينتخب من قبل حاملي الوحدات.

وأضاف قائلا: «نظرا لذلك توجد حاليا حالة من الترقب من قبل المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية وبصفة خاصة شركات الاستثمار والبنوك والصناديق يضاف إلى ذلك حاجة هيئة أسواق المال إلى استكمال هيكلها الإداري والفني والتشغيلي علاوة على الحاجة إلى فض الاشتباك في الاختصاصات مع الهيئات الأخرى وبصفة خاصة البورصة ووزارة التجارة والصناعة».

وتوقع عبدالله قيام هيئة أسواق المال بإصدار العديد من القرارات التنفيذية التي سيكون لها أثر ملموس ومباشر وفوري لتكملة العجز الحالي في عدد من أحكام اللائحة التنفيذية، كما لم يستبعد إمكانية تعديل بعض أحكام اللائحة ذاتها سواء في القريب العاجل أو على الأمد الطويل.

وأوضح أن أنشطة سوق رأس المال كانت منظمة قبل قانون هيئة أسواق المال بقرارات وقواعد متفرقة نتج عنها العديد من الثغرات كان يتم استغلالها وقد دأبت الأطراف على التلاعب بها، ومن ثم تم أنشاء ثقافة خاصة بهذه الفئة يتعاملون في السوق على أساسها، مبينا أن أغلب هذه الثغرات قد اختفت نتيجة لصدور قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية.

وذكر انه في ظل غياب التوعية بالمخاطر التي قد تنتج عن عدم مراعاة التوافق مع قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية، لذلك من المتوقع استمرار حدوث مخالفات في ظل القانون قد ينتج عنه نتائج جسيمة بالنسبة للأطراف ذوي الصلة بهذه الأنشطة، مضيفا: «وفي هذا الإطار فإننا نقوم بترتيب ورش عمل لشركات الاستثمار والبنوك لشرح أحكام القانون واللائحة، وكذلك كيفية التوافق مع أحكامهما وبيان الجرائم التي من الممكن أن تحدث طبقا للقانون والعقوبات الناتجة عن ذلك».

ترسية مناقصة على شركة تابعة لـ «تنظيف»

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف في بيان نشر على موقع البورصة ان شركة تابعة لها بنسبة 67,5٪ قد تمت ترسية المناقصة رقم 3072910 عليها لتنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري بمستشفى جابر الاحمد للقوات المسلحة ومركز المنطقة الجنوبية ومباني ادارة النظم والمعلومات وخزان الري ومحطة الضخ الرئيسية للمياه المعالجة، والتابعة لوزارة الدفاع بمبلغ وقدره 533,952 دينارا لمدة 3 سنوات.